



This Programme is funded by the  
European Union

## ملخص



حوار المتوسط  
MED DIALOGUE  
للحقوق والمساواة  
FOR RIGHTS AND EQUALITY

## حوار السياسات في معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية للنساء في مصر

إعداد: فاطيما ادريس

يندرج مشروع " حوار السياسات في معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية للنساء في مصر". ضمن برنامج بناء القدرات في حوار السياسات، الخيار (2) تحت عنوان تطوير "خطة عمل العودة للوطن" الذي خصصه برنامج حوار المتوسط للحقوق والمساواة" الممول من الاتحاد الأوروبي. يهدف المشروع الى معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية للنساء في مصر "الاكثر فقرا" من خلال تنفيذ منتديات حوارية تدعم الحقوق والفرص العادلة للتمكين الاقتصادي في مصر.

يطرح مشروع " حوار السياسات في معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية للنساء في مصر" حوار بين المعنيين من قطاعات الدولة المختلفة و المجتمع المدني، ويخلق مساحة تكوين شركات فعالة عبر استخدام آليات حوار سياسي مبني على استيعاب مختلف الآراء والتوجهات دفعاً لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء الاكثر فقرا في مصر، والعمل على سد الفجوة القانونية الدستورية التي تعزز الحقوق الاقتصادية المتساوية في مصر لكافة ابناء الشعب والواقع المعقد بين الاشكالات الاجتماعية و التطبيق الفعلي للقانون تحت ظل نظام أبوي/ذكوري يزيد من ازمة التهميش والاقصاء للنساء في مصر ويشكل تزايداً مستمراً للفئات الأكثر فقرا من النساء.

حُث ورش عمل حوار السياسات على رسائل مهمة موجهة إلى صناع القرار، وطرح حلاً عملياً منها: (1) إنشاء آلية عمل مشتركة لـ "منتدى الحوار للنساء والفتيات" تمهيداً لإنشاء "اتحاد نوعي للجمعيات المعنية المشاركة"، (2) العمل على وضع رؤيا واضحة ومحددة قادرة على الجمع بين أجزاء العمل الأهلي والحكومي المتناثرة، (3) وضع آليات ومؤشرات لتحقيقها في إطار استراتيجيات العمل التي تطرحها الدولة على مستوى المرأة/ (4) دعم العمل المشترك لتمكين المرأة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً... الخ، (5) التعاون المشترك مع الجهات الحكومية والخاصة لتوفير بيئة ودية وداعمة للمرأة (6) تشكيل ائتلاف من البرلمانيين القادرين على دعم القطاع الأهلي للعمل من أجل المرأة ودعمها (7) البناء على إطار العمل المقدم في ورش العمل التشاورية وتطويره كنقطة انطلاق لخطوات العمل التالية.

و لقد خلصت ورش العمل الأربعة الى توصيات منها: (1) ضرورة استنهاض الوعي المجتمعي الكامل بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة لكافة الجهات والمؤسسات الحكومية والرجال والنساء وكذلك الجهات المعنية بدور المرأة وأهمية موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة، (2) الكشف عن النقاط المشتركة والإيجابية البناء عليها لتبني آليات وبرامج عمل داعمة وواعدة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، (3) أهمية مشاركة المجتمع المدني والأجهزة الحكومية في فتح حوار بناء لدعم المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً (4) ضمان وتنفيذ برنامج التشبيك (5) ودعم إقامة حوار بناء بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2012 إلى 2026)، وأخيراً (6) إدراج التمكين الاقتصادي للمرأة كمحور رئيسي لحقوق المرأة / حقوق الإنسان.